العرب
السبت 2021/10/23
السنة 44 العدد 12218

السودان يدرس تطوير التأمين التكافلي لجذب رؤوس الأموال

القطاع يحتاج إلى بلورة تصور شامل لإزالة العراقيل أمام مساهمته في التنمية الاقتصادية للبلاد

رجحت أوساط اقتصادية أن تؤدي خطط الحكومة الانتقالية السودانية لتطوير التأمين التكافلي إلى اتساع أنشطة التمويل والاستثمار ضمن قطاع الصيرفة الإسلامية إضافة إلى اتساع نسبة المواطنين، الذين يتعاملون مع البنوك المحلية في ظل الرهانات لتعزيز دور هذه السوق في النمو وضخ دماء جديدة في الاقتصاد.

هكذا توثق لحظة التأمين على ممتلكاتك وحياتك مجانا

الخرطوم – يدرس السودان مسألة تطوير التأمين التكافلي لتوسيع مظلة سوق التأمين المحلية، التي تضررت طيلة سنوات بفعل الحظر وسوء إدارة الحكومات المتعاقبة طيلة ثلاثة عقود لهذا المجال.

ويأتي هذا التحرك في إطار سعي الحكومة الانتقالية لتنفيذ برنامجها الإصلاحي، والذي تهدف من خلاله إلى تنويع الاقتصاد ومعالجة الاختلالات المالية المزمنة.

ويقول خبراء في قطاع التأمين إن الخطوة ستعطي زخما جديدا لمجال الصيرفة الإسلامية، والذي يُتوقع أن يرفع من نسبة المواطنين، الذين يتعاملون مع القطاع المصرفي، وسيُلبي حاجيات شريحة واسعة من الأفراد.

آدم أحمد حسن

انفتاح السودان على العالم سيحفز نشاط التأمين التكافلي

محمد ساتي

نسعى لجذب الاستثمارات بالاستفادة من تجارب الدول

ويعتبر قطاع التأمين مكونا أساسيا في القطاع المالي وازدادت أهميته مع التوسع في أعمال التأمين والتعامل مع شركاته وبات القطاع جزءا مكملا للنظام المصرفي، حيث لا يقل أهمية حينما تكون الأصول المالية المتداولة ضخمة.

واعتبر آدم أحمد حسن رئيس الاتحاد العالمي لشركات التكامل والتأمين الإسلامي خلال مؤتمر احتضنته العاصمة الخرطوم في وقت سابق هذا الأسبوع أن السودان "يعتبر مهدا للتأمين الإسلامي منذ العام 1979".

والتأمين التكافلي أهم منتج في المنظومة المالية الإسلامية (المالية التشاركية)، فهو مرتبط بجميع المنتجات الأخرى، من قبيل المرابحة على العقارات أو السيارات.

وأكد حسن أن تطوير أنشطة التكافل سيؤدي إلى إشراك رأس المال العامل في شركات التأمين التكافلي الإسلامي حتى يصبح جاذبا للشركات لاسيما وأن السودان يشهد تطورات كبيرة من بينها الانفتاح على العالم الخارجي ودخول شركات جديدة للبلاد.

وعقد مؤتمر تطوير تجربة التأمين التعاوني الإسلامي تحت شعار "التأمين التكافلي أصالة وتطوير"، بمبادر من الجهاز القومي للرقابة على التأمين والاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الإسلامي، بهدف بلورة تصور يتيح للسلطات القيام بمراجعة شاملة للقطاع وجعله مساهما في التنمية.

ووسط مساع لجذب البنوك العالمية وشركات الصرافة، قررت الحكومة في فبراير الماضي اتباع نظام مصرفي يضم الصيرفة الإسلامية أيضا مع العمل على توسيع المنتجات المقدمة للمتعاملين.

وقال محافظ البنك المركزي السوداني محمد الفاتح زين العابدين حينها إن "السلطات اتخذت قرارا باتباع نظام مصرفي مزدوج يشمل البنوك الإسلامية وغير الإسلامية".

وأضاف "كان في السودان النظام الإسلامي للبنوك فقط، ولكن سيكون هناك النظام التقليدي للبنوك وندعو البنوك العالمية وشركات الصرافة الكبرى للعمل في السودان".

ويقول الأمين العام للجهاز القومي للرقابة على التأمين محمد ساتي علي إن الخرطوم تريد القيام بمراجعات وتقويم مسيرة التأمين التعاوني الإسلامي بالبلاد بعد أكثر من أربعة عقود من التطبيق العملي وذلك بالنظر إلى التحولات التي حدثت في المشهد الاقتصادي العالمي والسوداني بما ينبئ بميلاد بيئة منافسة.

وأضاف خلال كلمة له في المؤتمر "نسعى إلى تحفيز رأس المال بالقدر الذي يجعل نظام التأمين التكافلي الإسلامي جاذبا للاستثمار فيه وذلك بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى".

وحتى تنجح الخطة، فإن هناك حاجة ماسة لتعديل نسبة توزيع العائد من الاستثمار نظير الإدارة بين أصحاب رأس المال وحملة الوثائق لتصبح 70 في المئة لحملة الأسهم و30 في المئة لحملة الوثائق.

وإلى جانب ذلك رفع نسبة المصروفات الإدارية إلى نحو 30 في المئة من الأقساط المحصلة فعليا على أن تصرف نسبة 2.5 في المئة لتدريب العاملين، وتطبيق كل الصيغ الإسلامية في الاستثمار المشترك وإعادة تقييم أصول حملة الأسهم كلما اقتضى الأمر الزيادة في رأس المال.

وفي مايو الماضي، كشف ساتي أن جهاز الرقابة يعكف على إجراء إصلاحات شاملة في قطاع التأمين، في خطوة تستهدف تمكينه من أداء دوره المنوط لتحقيق النهضة الشاملة في السودان، خاصة في المجال الزراعي.

ورغم هذا التفاؤل من قبل المسؤولين السودانيين إلا أن هناك عراقيل تقف حتى الآن أمام مساهمة قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية للبلاد.

ويفترض الكثير من المحللين أن المتغيرات المتمثلة في ضعف السياسة الاستثمارية للبلاد بعد سنوات من العزلة عن الاقتصاد العالمي وعدم الوصول إلى النظام المالي العالمي بسبب العقوبات الأميركية، وضعف القوة العاملة وكذلك ضعف رأس المال، تشكل أهم هذه التحديات.

وخلصت دراسة بعنوان "معوقات مساهمة قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية في السودان" أعدها حمد محمود الزين ومجدي المنصور وبابكر فلكي ونشرتها مجلة العلوم والتقانة في العام 2013 إلى أن قطاع التأمين مر بظروف صعبة ولم يتمكن من الصمود ويحتاج إلى عملية إصلاح كبيرة.

وقال معدو الدراسة آنذاك إنه من الضروري إتباع سياسة استثمارية لتحفيز رأس المال العامل في شركات التأمين التعاوني الإسلامي بأسلوب المضاربة والإجارة مع الاهتمام بالتأمين التكافلي لكي يزيد الاستثمار طويل الأجل.

وأشاروا أيضا إلى أن وضع القطاع يقتضي زيادة نسبة الأقساط المعادة في شركة إعادة التأمين الحكومية بدلا من الإعادة في الشركات الأجنبية، إلى جانب فتح فروع جديدة لشركات التأمين السودانية في الولايات لزيادة فرص العمل من أجل استيعاب عمالة جديدة.

ويؤكد خبراء على ضرورة أن يسرع الجهاز المصرفي السوداني في استعادة الثقة بينه وبين عملائه إذ أنه يحتاج إلى بث رسائل تطمينية وتشجيعية، وتعزيز الثقة في التعامل في مختلف الخدمات المالية المتاحة.

وعانى السودان من نقص في السيولة النقدية بينما كانت تخضع تحويلات العملة الأجنبية لرقابة صارمة ما أوصل البلاد إلى مرحلة لم يتمكن فيها المسؤولون من السيطرة على انفلات الأوضاع الاقتصادية.

ضغوط لتوسيع التحقيق بشأن انتهاك أمازون لمنع الاحتكار في السوق الأوروبية

لندن – يواجه عملاق وادي السيليكون أمازون مأزقا جديدا في ظل الضغوط المسلطة على مسؤولي الشركة بهدف معرفة كافة تفاصيل نشاطاتهم في السنوات الأخيرة مع تزايد الشكوك من احتمال قيامهم بتجاوزات لا تنسجم مع قوانين المنافسة في السوق.

وحثت نقابة عالمية لقطاع الخدمات السلطات الأوروبية الجمعة على توسيع تحقيقاتها بشأن مكافحة الاحتكار لتقييم ما إذا كانت شركة أمازون تشارك بالفعل في إنشاء سلع مقلدة وتزوير نتائج البحث على منصتها.

ويرى خبراء في القطاع أن المعلومات التي تم الكشف عنها تبدو مهمة في المساعدة على تحديد ما إذا كان السلوك المناهض للمنافسة يحدث، وما إذا كان يتعين على جهات إنفاذ قوانين مكافحة الاحتكار الخاصة التحقيق في قضايا محددة أم تحتاج إلى تحسين لتعزيز المنافسة في الأسواق الرقمية.

وتأتي ضغوط يو.أن.آي غلوبال يونيون بعد تقرير نشرته وكالة رويترز الأسبوع الماضي استنادًا إلى مستندات أمازون الداخلية التي أظهرت أن شركة التجارة الإلكترونية قامت بحملة منهجية لنسخ المنتجات والتلاعب بنتائج البحث لتعزيز علاماتها التجارية الخاصة مثل أمازون بيسك بالهند، في أسواق النمو الرئيسية.

وفي رسالة إلى رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين ، وموجهة أيضا إلى رئيسة مكافحة الاحتكار في الاتحاد الأوروبي مارغريت فيستاجر، قالت الذراع الأوروبية لهيئة الاتحاد إن "السلطات هناك يجب أن تحقق فيما إذا كانت أمازون قد انخرطت في سلوك ضار بالمثل داخل الاتحاد الأوروبي".

وأضافت النقابة أنه "مع الكشف عن المزيد من حجم عمليات أمازون لتقويض تكافؤ الفرص، فإن هناك حاجة إلى المزيد من الإجراءات لضمان محاسبتها عند كل منعطف".

وكانت هيئة النقابة من أشد المنتقدين للممارسات التجارية لشركة بيغ تك في جميع أنحاء العالم.

وتقول يو.أن.آي أوروبا، أحد فروع النقابة العالمية لقطاع الخدمات، إنها تمثل حوالي 7 ملايين عامل وتضم العديد من النقابات العمالية للشركات، بما في ذلك موظفي مستودعات أمازون في إسبانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا.

وتحقق السلطات الأوروبية بالفعل في موقع أمازون كسوق للتجّار وبائع منافس، ففي العام الماضي اتهمت المفوضية الشركة باستخدام حجمها وقوتها وبياناتها للحصول على ميزة غير عادلة على التجار الصغار الذين يبيعون على منصتها عبر الإنترنت.

وفي ذلك الوقت، قالت أمازون إن الشركة تمثل أقل من واحد في المئة من سوق التجزئة العالمي، وهناك تجار تجزئة أكبر في كل دولة تعمل فيها.

وتظهر وثائق أمازون كيف استغل فريق العلامات التجارية الخاصة بالشركة في الهند سرا البيانات الداخلية لنسخ المنتجات التي تبيعها شركات أخرى، ثم عرضها على منصته.

النقابة العالمية لقطاع الخدمات

هناك حاجة إلى المزيد من الإجراءات لضمان محاسبة أمازون

وأشار الوثائق أيضا أن الشركة عززت مبيعات علاماتها التجارية الخاصة من خلال تزوير نتائج البحث على منصتها في الهند.

وسرعان ما دافعت أمازون عن هذه الاتهامات وقالت إن "هذه الادعاءات غير صحيحة من الناحية الواقعية ولا أساس لها". وأشارت إلى أن الطريقة التي تعرض بها نتائج البحث لا تفضل المنتجات ذات العلامات التجارية الخاصة.

وكتب خمسة أعضاء من اللجنة القضائية في مجلس النواب الأميركي إلى الرئيس التنفيذي لشركة أمازون آندي جاسي، متهمين كبار المديرين التنفيذيين للشركة إما بتضليل الكونغرس أو ربما الكذب عليهم بشأن الممارسات التجارية لأمازون.

ودعت السناتور الديموقراطية إليزابيث وارين، وهي منتقدة بارزة لأمازون، إلى تفكيك الشركة، بينما في الهند، طلبت مجموعة تمثل الملايين من تجار التجزئة من الحكومة اتخاذ إجراءات ضد أمازون.

لم تعد هناك تبريرات مقنعة لاستعادة بريق سمعة تتآكل

برنامج عراقي لتعزيز قدرات الموانئ النفطية

بغداد – أكد العراق أنه يسعى لتطوير المنافذ التجارية البحرية من أجل زيادة قدرات الموانئ، لاستيعاب الارتفاع المتوقع في صادرات النفط في غضون السنوات القليلة المقبلة.

وأعلنت الشركة العامة لموانئ العراق، وهي السلطة البحرية المسؤولة بموجب القانون عن إدارة كافة موانئ البلاد، في بيان اعتزامها على "تطوير الموانئ النفطية وزيادة الطاقة الإنتاجية فيها"، مشيرة إلى أن ذلك يتطلب تأمينها من حيث إجراءات السلامة.

وتريد بغداد تنويع منافذها التصديرية للخام والمشتقات النفطية، عبر موانئها المطلة على الخليج العربي ضمن خطة كانت قد أعلنت عنها حكومة مصطفى الكاظمي، تهدف إلى زيادة الصادرات من حوالي 3.5 مليون برميل حاليا بموجب اتفاق تحالف أوبك + إلى 6 ملايين بعد العام 2023.

وجاء ذلك الإعلان بعد اجتماع المدير العام للشركة فرحان الفرطوسي الخميس الماضي بشركات التشغيل المشترك العاملة في الموانئ النفطية، واطلع على عرض فني لمنظومة الإطفاء والإنذار المبكر قدمته مجموعة نافكو العالمية المتخصصة في هذا المجال.

ونسبت وكالة الأنباء العراقية الرسمية إلى الفرطوسي قوله إن "موانئ العراق متوجهة إلى تطوير الموانئ النفطية، وهذا يحتاج منظومة إطفاء وسلامة مهنية عالية الجودة"، مشيرا إلى "توجيهات وزير النقل بضرورة تأمين الموانئ النفطية، وخصوصا ميناء خور الزبير النفطي".

وأوضح أن توجه رئاسة الوزراء ووزارتي النقل والنفط هو زيادة الطاقة التصديرية في الموانئ النفطية، وهو ما يتطلب تأمينا لهذه المنافذ البحرية من حيث إجراءات السلامة والإطفاء.

وأضاف في الاجتماع الذي حضره المعاون الفني للشركة ومدير ميناء خور الزبير ومدير قسم السلامة والإطفاء وممثلون عن شركات التشغيل المشترك العاملة في الموانئ النفطية، "نحن ماضون في هذا الجانب لنصب مجموعة أنظمة حديثة جدا لمكافحة الحرائق".

فرحان الفرطوسي

هدفنا من عمليات التطوير هو زيادة الطاقة التصديرية للخام

وتشمل الخطة المستقبلية إنشاء 24 خزانا بطاقة 58 ألف متر مكعب للخزان الواحد، وتنفيذ مشروع الأنبوب البحري من مستودع الفاو المطل على الساحل العراقي إلى موانئ الصادرات النفطية.

وفعليا، تسعى وزارة النفط العراقية إلى تحويل ميناء خور الزبير، الذي يعد من أكبر الموانئ في البلاد بعد ميناء أم قصر، حيث يضم 13 رصيفا، إلى منفذ تجاري نفطي.

وكانت الوزارة قد قالت في وقت سابق هذا العام إن توسعة ميناء الزبير ستتم بالشراكة مع اليابان، التي ستقدم قرضا لتنفيذ مشروع بناء رصيف جديد في الميناء.